مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (25) – العدد الثالث – يوليو 2024

دراسة انتقادية لتقييم العوامل المؤثرة على استقالة المراجع الخارجي

A critical study to evaluate the factors affecting the resignation of the external auditor

الباحث/ أسامة عبد الخالق عبد الخالق أبو العنين

مرشح للدكتوراه

كلية التجارة– جامعة بورسعيد– قسم المحاسبة

إشراف

أ.د. زين العابدين سعيد فارس
أستاذ المحاسبة المالية المتفرغ
كلية التجارة – جامعة بورسعيد

أ. د. محمد عبد الرحمن العايدي " رحمه الله "
أستاذ المحاسبة والمراجعة المتفرغ
كلية التجارة – جامعة بورسعيد

د. حسن صالح حسن عارف
مدرس المحاسبة والمراجعة المتفرغ
كلية التجارة – جامعة بورسعيد

تاريخ الإرسال	2024-05-01
تاريخ القبول	2024-05-09
رابط المجلة:	https://jsst.journals.ekb.eg/

الملخص:

يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة في تحديد وتقييم العوامل المؤثرة على استقالة المراجع الخارجي والتي قد تؤثر في قدرة المنشأة على النجاح والمنافسة مما تطلب تقييم المخاطر لعملية المراجعة من قبل مراجع الحسابات الخارجي، وقياس اثر تلك المخاطر على قبول العملاء الجدد والاستمرار مع العملاء الحاليين، وعند تخطيط عملية المراجعة، ويتم ذلك من خلال تحديد المخاطر ذات الصلة وتقييم مخاطر المنشأة محل المراجعة، وتحديد مستويات المخاطر التي يمكن لمراجع الحسابات الخارجي أن يقبلها في عملية المراجعة.

توصلت الدراسة الى مراجعي الحسابات الخارجين الذين يمتلكون معلومات خاصة عن المخاطر يطلبون أتعاب اكبر عندما تزيد هذه المخاطر عن معدلاتها الطبيعية، وقد يختارون الاستقالة لانهم قد يتعرضون لخطر التقاضي، ويجب أن يتم تحديد أهداف المراجعة "التكليف" بوضوح كافي حتى يتم تحديد وتقييم المخاطر ذات الصلة بهذه الأهداف وتحليلها وإدارة المخاطر المرتبطة بها، وتعد خبرة المراجع الخارجي بصناعة العميل من المتطلبات المهنية الضرورية عند مراجعة أعماله لتحديد المجالات الأكثر تعرضا للمخاطر، وتبين أنه في حال أن مجموع الاتعاب من عميل المراجعة كبير الى اجمالي ما تحصل عليه منشأة المراجعة فأن فقدان العميل يخلق تهديد للمصلحة الشخصية للمراجع ولمنشأة المراجعة.

الكلمات المفتاحية:

استقالة المراجع الخارجي – مخاطر التقاضي– مخاطر المراجعة

Abstract:

The main objective of the study is to identify and evaluate the factors affecting the resignation of the external auditor, which may affect the facility's ability to succeed and compete, which required assessing the risks of the audit process by the external auditor, and measuring the impact of those risks on accepting new clients and continuing with existing clients and When planning the audit process, this is done by identifying the relevant risks, assessing the risks of the facility being audited, and determining the levels of risks that the external auditor can accept in the audit process

The study found that external auditors who have private information about risks request higher fees when these risks exceed their normal levels, and they may choose to resign because they may be exposed to the risk of litigation.

The objectives of the audit (assignment) must be defined clearly enough so that the risks related to these objectives can be identified and evaluated, analyzed and the risks associated with them managed. The external auditor's experience in the client's industry is one of the necessary professional requirements when reviewing his work to identify the areas most exposed to risks.

It turns out that if the total fees from the audit client are large compared to the total amount received by the audit facility, the loss of the client creates a threat to the personal interest of the auditor and the audit facility

keywords:

Resignation of the external auditor - litigation risks - audit risks.

أولا: طبيعة ومشكلة البحث.

تزداد أهمية تقييم المراجع الخارجي لعوامل الخطر نظرا لطبيعة بعض عمليات المراجعة التي تتصف بارتفاع المخاطر بها وارتباطها بالزيادة المحتملة لتعرضه لخطر التقاضي، ومن المرجح أن المراجعين الذين يمتلكون معلومات خاصة عن هذه المخاطر يطلبون أتعاب أكبر عندما تزيد هذه المخاطر عن معدلاتها الطبيعية ويتم ذلك مع الأخذ في الاعتبار أن سمعة منشأة المراجعة وشهرة مراجع الحسابات من الأمور المهنية الهامة التي يتم اكتسابها من خلال تقديم خدمات عملية المراجعة الخارجية بجودة مرتفعة. (Irving and Walker, 2012)

وقد يفقد مراجع الحسابات سمعته نتيجة الجزاءات المفروضة من قبل المنظمات والهيئات الرقابية، بجانب أيضا التكاليف أو الأضرار أو الخسائر التي تلحق به والمرتبطة بالدعاوى القضائية من جانب الأطراف المستفيدة والمستخدمة لتقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية (Christensen and Newton, 2021)

ويتم المفاضلة من قبل المراجع الخارجي بين الخيارات المتاحة وتحديد وتقييم الاجراءات المناسبة لذلك، وقد يختار مراجعي الحسابات الاستقالة عند زيادة المخاطر عن معدلاتها الطبيعية وعن حد معين حسب تقيمه لها، وبعد التكليف بأعمال المراجعة وعند توافر معلومات عن هذه المخاطر المرتفعة، لذا تكمن مشكلة البحث في تقييم العوامل المؤثرة على استقالة المراجع الخارجي.

ثانيا: أهداف البحث.

يهدف هذا البحث الى تحديد وتقييم ومعالجة العوامل المؤثرة على استقالة المراجع الخارجي في ظل مخاطر المنشأة محل المراجعة.

ثالثا: حدود ومجال البحث.

اقتصر نطاق البحث على دراسة العوامل المؤثرة على استقالة المراجع الخارجي ولن يمتد إلى استقالة المراجع الداخلي.

رابعا: الدراسات السابقة.

عرض الدراسات السابقة المتعلقة بالعوامل المؤثرة على استقالة المراجع الخارجي.

1-دراسة (Adams and Krishnan, 2021).

تناولت الدراسة ما إذا كان تأثير مخاطر العملاء يؤثر على جودة مراجعة الحسابات في التعاقدات الجارية وتأثير العملاء (الذي يولد "مخاطر الاستقلال") على مستوى منشأة مراجعة

الحسابات والمخاطر المرتبطة بذلك بما يؤثر على استقالات مراجعي الحسابات من العملاء المعرضين لمخاطر كبيرة عند المشاركة بمراجعة أعمالهم، وتمثلت إجراءات مراجعي الحسابات على التركيز على المحاور المنطوية على مخاطر.

ووجدت الدراسة أن مراجعي الحسابات أكثر ميلا في المتوسط إلى الاستقالة من العملاء ذوي النفوذ وذوي المخاطر، وهذا الاقتران الإيجابي (الاستقالة من الأعمال) يشمل مراجعي الحسابات الذين يقل احتمال وجود آليات لتخفيف مخاطر الاستقلال، وتبين أيضا أن العملاء ذوي النفوذ يؤثرون في جميع مجالات أعمال المراجعة، كما أن الارتباط الإيجابي بين تأثير العميل واستقالة مراجع الحسابات يشمل العملاء الكبار والصغار على السواء.

2-دراسة (Miller and Tan, 2018).

تناولت الدراسة أثر استقالة مراجع الحسابات وارتباط ذلك بإشارات سلبية أكثر من إقالة المراجع، وفي ضوء الزام الشركات بتقديم ملف (K-8) لهيئة الأوراق المالية (SEC) مبين به المعلومات عن تغيير المراجع الخارجي والكشف عما إذا كانت المنشأة قد فصلت المراجع أو المراجع استقال من أعمال المراجعة، ويتم اعتبار استقالة المراجع إشارات أسوأ من إقالة المراجع حيث ان استقالات مراجع الحسابات هي على الأرجح بسبب الخلافات بين المراجع والإدارة.

توصلت الدراسة الى الاتي:

- أن قد يشير وجود خلاف بين المراجع والإدارة بالمنشأة الى إشارات سلبية لاستبعاد مراجع الحسابات أو استقالة مراجع الحسابات.
- يُمكن للعميل استبعاد مراجع الحسابات لمجرد استباق استقالة المراجع الوشيكة حيث قد يوفر المراجع للعميل إشعار باعتزامه الاستقالة مما يسمح للعميل بالتحضير للتغيير واستبعاد المراجع.
- ترتبط تحركات أسعار الأسهم السلبية استجابة لاستقالات المراجع الخارجي ولكن ليس لتغيرات المراجع الخارجي وارتباط ذلك بمخاطر الإفلاس وباحتمال كبير للتلاعب بالبيان المالي.
- يعتبر التمييز بين إقالة المراجع الخارجي والاستقالة، هو أمر هام للغاية وربما ليس بالضرورة يمكن الاستدلال عليها بشكل موثوق من الشركات المبلغة ذاتيا، وعليه تم إلزام الشركات بتقديم ملف (K-8) لهيئة الأوراق المالية (SEC) مبين به المعلومات عن تغيير

المراجع الخارجي والكشف عما إذا كانت المنشأة قد فصلت المراجع أو المراجع استقال من أعمال المراجعة.

3-دراسة (Mande and Song, 2017).

تناولت الدراسة تقييم المراجعين مخاطر أعمال شركاتهم، ومخاطر عمل عملائهم ومخاطر المراجعة في قرارات قبول العميل، وتقييم لعامل خطر جديد وهو خطر طول فترات البحث والتعاقد مع مراجع حسابات خارجي جديد خلفا لمراجع الحسابات القديم الناتجة عن إقالة / استقالة المراجع القديم إلى تعيين المراجع الجديد وأتعاب المراجعة خلال الفترة(2002-2012).

توصلت الدراسة الى أنه عند قيام الإدارة بالتبليغ عما إذا كان المراجع الخارجي قد تم فصله أو استقالته، فقد يتم الإبلاغ عن بعض الاستقالات على أنها فصل لتجنب رد فعل سلبي من المستثمرين، ونجد أن عمليات الفصل المصحوبة بتأخير التعيين ترتبط بنفس عوامل المخاطر المرتبطة في حالة الاستقالة وأن فصل مراجعي الحسابات يحدث في كثير من الأحيان عندما تكون هناك مخاوف بشأن نقاط ضعف الرقابة الداخلية وموثوقية التقارير المالية.

أن عملية الرقابة الداخلية بشركات المراجعة الأخرى تكون أكثر حساسية للمخاطر لذلك العميل المستقيل منه المراجع القديم ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إطالة البحث عن مراجع لاحق، حيث يتخذ المراجعين اللاحقين إجراءات تقييم إضافية لهؤلاء العملاء قبل القبول بالتعاقد معهم والقيام بأعمال المراجعة خلفا للمراجع المفصول او المستقيل حيث يكون معدل المخاطر لديهم مرتفع، كما تبين وجود علاقة ارتباط جوهري بين عوامل خطر العميل واتعاب المراجعة وتغييرات المراجع والتي أصبحت أقوى، وأن تأخير تعيين المراجعين الخلفيين للمراجع المستقيل ترتبط باستجابة سلبية كبيرة في اسوق الأوراق المالية حيث أن الأطراف أصحاب المصالح ينتبهوا لفترات البحث الطويلة للمراجعين في تقييماتهم لجودة المراجعة ومخاطر العملاء.

4-دراسة (Callen and Fang, 2017).

تتناول هذه الدراسة ما إذا كان مدة فترة العلاقة التعاقدية بين المراجع الخارجي والعميل مرتبط بمخاطر تحطم أسعار الأسهم في المستقبل، وباستخدام عينة كبيرة من الشركات العامة الامريكية خلال الفترة من (1980 إلى 2008) لدراسة هذه العلاقة على عمل المراجعين وبين قرارات الاستقالات لهم في أسواق رأس المال في ضوء مخاطر تحطم أسعار الأسهم.

توصلت الدراسة لأدلة قوية بين فترة ارتباط مراجع الحسابات ومخاطر تحطم أسعار الأسهم، وتتفق هذه الأدلة مع الرصد من خلال تطوير المعرفة الخاصة بالعميل على مدى فترة

العلاقة بين المراجع والعملاء التي تعزز بشكل فعال من عدم قدرة المراجعين على كشف وردع أنشطة اكتناز الأخبار السيئة من قبل العملاء، مما يقلل من سعر السهم في المستقبل، والى عندما تكون العلاقة بين المراجع والعميل طويلة بشكل مفرط، فإن ذلك يؤثر على الحوافز المعرفية ويهيمن على تأثير الرصد عن طريق الاجراءات، والتقليل والحد من اجراءات المراجعة المتبعة وما يرتبط ذلك من اثار سلبية على عملية المراجعة، وأوصت الدراسة بوضع مجموعة من الاجراءات والسياسات التي يجب اتباعها لضمان عمل مراجعي الحسابات والحد من الاستقالات للمراجعين من خلال تنظيم الاجراءات بأسواق رأس المال.

خامسا: خطة البحث.

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه وحدوده فأن تم تقسيم البحث الى محورين كما يلي:

المحور الأول: تقييم مخاطر أعمال المراجعة وأعمال العميل على استقالة المراجع الخارجي.
المحور الثاني: تقييم مخاطر أعمال المراجع ومخاطر التقاضي على استقالة المراجع الخارجي.

المحور الأول: تقييم مخاطر أعمال المراجعة وأعمال العميل على استقالة المراجع الخارجي.

أولا: تقييم مخاطر أعمال المراجعة.

تواجه كل منشأة مجموعة من المخاطر المتنوعة من مصادر داخلية وخارجية وتعد عملية تحديد وتقييم المخاطر عملية ديناميكية ومستمرة للتأكد والتحقق من تحقيق أهداف المنشأة، وتتطلب عملية تقييم المخاطر أن تأخذ إدارة منشأة في اعتبارها تأثير التغيرات المحتملة في البيئة الخارجية وفي نمط الأعمال، ولذلك يجب على المراجع الخارجي تحديد المخاطر المقبولة والسعي لإبقاء المخاطر ضمن الحدود المسموح بها وأن يتفهم حجم المسموح به ومستويات تجاوز المخاطر المستهدفة، حيث أن هناك احتمالا أن يتعرض المراجع لخسائر مستقبلية حول المنشأة التي تم مراجعتها طبقا للمخاطر التي تواجها تلك المنشأة ووفقا لعدم التقدير صحيح لتلك المخاطر وأبداء الرأي والتقرير السليم في ظل تلك المخاطر وما قد ينتج من إساءة محتملة إلى سمعته وآثار محتملة على دخله المستقبلي. (Eshleman, and Guo, 2014)

ومن ثم يتعين أن يتخذ المراجع الخارجي إجراءات تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بأعمال المراجعة من خلال الإجراءات التالية:

أ – تحديد المخاطر ذات الصلة بتحقيق أهداف أعمال المراجعة:

1- يجب على المراجع تحديد أهداف المراجعة "التكليف" بوضوح كافي حتى يتم تحديد المخاطر ذات الصلة بهذه الأهداف.

2- تحديد المخاطر المتعلقة بتحقيق تلك الأهداف وتحليلها مما يوفر الأساس المناسب لتحديد كيف ينبغي أن يتم إدارة المخاطر المرتبطة بها.

3- تحديد مستوى المخاطر المسموح به وفقا للمستوى المقبول لانحراف مستوى الأداء مقارنة بتحقيق الأهداف .

ويجب أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان كجزء من التخطيط وعملية وضع الأهداف وتحديد مستوى المخاطر المسموح بها.

ب – تحديد وتقييم مخاطر تنفيذ أعمال المراجعة.

يجب على مراجع الحسابات الخارجي مراعاة تطبيق الشك المهني بشكل مناسب في جميع مراحل عملية المراجعة، ففي مرحلة تحديد المخاطر يجب النظر في جميع العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على التقارير المالية وبالأخص الأحداث والظروف التي تخلق حوافز وتمثل ضغوطا على الإدارة، وعليه تكثيف اختبارات الرقابة والإجراءات الأساسية عند مراجعة المعاملات غير العادية والمعاملات التي تحتوي على تقديرات محاسبية لإزالة التناقضات والشكوك التي تكونت لديه، وفي مرحلة تقييم نتائج المراجعة والتقرير عنها يجب التركيز على الأخطاء غير المصححة وتقييم تحيز الإدارة وتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية وتقييم مدى الالتزام بإطار التقرير المالي المطبق، وتقييم كفاية الإفصاح والعرض التي يتم ملاحظتها أثناء عملية المراجعة. (Popova, 2012)

ووفقا لذلك، يجب تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام من خلال تحديد مجموعة من الإجراءات التي يجب على المراجع الخارجي القيام بها لتقيم الخطر، ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:

1- الاستفسار من كافة الأطراف ذات الصلة.

تشمل عمليات الاستفسار كل من الإدارة والمسئولين عن الحوكمة والعاملين وغيرهم عن خصائص البيئة التي يتم إعداد وعرض القوائم المالية.

2- الفهم المطلوب للمنشأة وبيئتها.

يجب على المراجع الخارجي أن يتوصل إلى فهم وتقييم المخاطر الداخلية والخارجية والتي تحدث بسببها التهديدات أو ما ينشأ عنها وفقا لطبيعة تلك المخاطر المرتبطة بعوامل الصناعة والعوامل التنظيمية والخارجية الأخرى ذات الصلة، والمخاطر المرتبطة بطبيعة المنشأة والعمليات المحتملة الناشئة عن الفشل في إدارة عمليات التشغيل أو النظم المدعمة من مخاطر الاستثمارات والهيكل التنظيمي للمنشأة وطريقة التمويل وذلك لتمكين المراجع من فهم فئات المعاملات وأرصدة الحسابات والمخاطر المرتبطة بها ومدى كفاية الإفصاح في القوائم المالية ومخاطر اختيار المنشأة للسياسات المحاسبية. (Audousset, and Jiang, 2016)

3- قياس وفحص الأداء المالي للمنشأة وفقا لأنواع المخاطر المالية من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر العمليات، مخاطر السوق، مخاطر تغير أسعار العملة، مخاطر تغير معدل الفائدة.

جـ- تقييم الرقابة الداخلية للمنشأة.

يجب على المراجع الخارجي أن يتوصل إلى فهم وتقييم للرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية المراجعة ويعود الأمر إلى الحكم المهني للمراجع في تحديد وتقييم الرقابة الداخلية بالمنشأة ووفقا لطبيعة أدوات الرقابة ذات الصلة. (Lobo, and Zhao, 2013)

د. مستويات المخاطر في عملية المراجعة.

إن تقدير مستوى المخاطرة في عملية المراجعة يعتبر المفتاح الرئيسي لضبط تلك المخاطرة ويلاحظ أن مستوى خطر المراجعة الذي يمكن أن يقبله المراجع يعتبر قرارا اقتصاديا يحتاج إلى تحليل التكلفة والعائد، ويمكن تقسيم مخاطر المراجعة من حيث خضوعها لرقابة المراجع الخارجي إلى نوعين، وهما مخاطر خاضعة لرقابته وحكمه وتقديره الشخصي، ومخاطر غير خاضعة لرقابته وحكمه وتقديره الشخصي، ولذلك نجد أن المراجعين يحددون تقديرات مختلفة لمخاطر المراجعة، ويرجع هذا للأسباب التالية: (AICPA:39)

- اختلاف كفاءة وخبرة المراجعين التي يتوقف عليها أحكامهم المهنية لتقدير المخاطر.
- اختلاف المراجعين فيما يتعلق بعملية الدقة في أعمالهم، فبعضهم يمتاز بالدقة وإنجاز العمل بكفاءة، وجودة عالية، بينما البعض الآخر غير حذرين ولا يميلون إلى الدقة.
- عدم وجود مقياس كمي رياضي مقبول من كل المراجعين لتقدير المخاطر يتم تطبيقه أثناء عملية المراجعة ويختلف تقدير المراجعين للمخاطر من نوع إلى آخر، وعليه فإن المراجعين يجدون صعوبة في تقديرها وعملية التقدير تتوقف على عوامل متعددة منها:

أ-ما هو مرتبط بالصناعة وطبيعة حجم ونشاط وتعقد وتنوع عمليات

ب- ما هو مرتبط بعوامل اقتصادية أخرى مثل: أسعار الصرف، والتعريفة الجمركية، ومعدل الفائدة، أو التضخم ومعدل التغير التكنولوجي في الصناعة، ودرجة الاستقرار في الصناعة المنشأة محل المراجعة.

ت- مدى نزاهة وموضوعية الإدارة وما هي دافعية العميل للقيام بعملية المراجعة، بالإضافة إلى نتائج المراجعات السابقة وغيرها من العوامل الأخرى.

ثانيا: تقييم مخاطر أعمال العميل.

في بيئة الأعمال الحديثة تزيد المنافسة الشديدة بين منشآت المراجعة جعلها تبذل المزيد من الجهود لمواجهة هذه المنافسة وتحقيق النمو والربحية بغض النظر عن مخاطر أعمال العميل وجودة الرقابة الداخلية والمشروعات ذات درجة مخاطر عالية والعوامل المرتبطة بالصناعة ومدى تعقد عمليات العميل.

ووفقا لذلك فأنه يجب على مراجعي الحسابات الحصول على المعلومات الكافية التي تمكنه من تقييم مدى قدرة المنشاة على تحقيق أهدافها، فكلما كانت المخاطر التي تهدد المنشاة داخليا أو خارجياً مرتفعة، كلما أثر ذلك بالسلب على قدرتها على الاستمرار في النشاط وتحقيق الأرباح، وما قد يترتب على ذلك من زيادة درجة المخاطر التي يتعرض مراجع الحسابات.

وهناك عوامل تشكل خطراً على الأعمال ولتقيم خطر أعمال العميل يتطلب ذلك من مراجع الحسابات الخارجي فهم وتحليل كلا من:

أ-مخاطر بيئة الأعمال:

تعد الخبرة بصناعة العميل من المتطلبات المهنية الضرورية لتنفيذ أية عملية مراجعة لكونها تساعد مراجع الحسابات لتحديد المجالات الأكثر تعرضا للمخاطر وتحسن من عملية التفاوض مع العملاء حول المسائل الخلافية في المحاسبة ومن خلال توفير معرفة متراكمة في تخصص معين، ويكون المتخصصون أقل تحفظا عند تقييم مستويات المخاطر وأكثر دقة في معرفة تكرارات الغش وأكثر فعالية للكشف عن الأخطاء المصنفة أثناء عملية الفحص، وأكثر دقة في تقييم مخاطر المراجعة. (Moroney and Carey, 2011)

ب- مخاطر بيئة الإدارة.

يجب على المراجع تقييم بيئة الإدارة والتأكد ما اذا كان هناك شخص أو أكثر يتحكم بمصالح المساهمين أو يقوم بدور أساسي في عمليات الرقابة الإدارية، كما يجب الاهتمام بمعدل دوران الإدارة العليا ومجلس الإدارة ورحيل الكفاءات عن المنشأة.

ت- تقييم مخاطر هيكل الملكية:

في حالة ان ملكية المنشأة ترتكز في يد عدد قليل من كبار المساهمين، قد ينطوي ذلك على مجموعة من المخاطر نتيجة تركز الملكية في يد مستثمر رئيسي على أثر سيطرته علي عملية اتخاذ قرارات وحث الإدارة علي اتخاذ بعض القرارات التي تحقق له بعض المنافع الخاصة علي حساب مصالح باقي المستثمرين. (Filatotchev and Mickiewicz, 2001)

ث- تقييم مخاطر الاستقرار المالي.

هو من أهم المخاطر بالنسبة للمنشأة المرتبطة بالموارد المالية فيجب على المراجع الخارجي تحليل القوائم المالية لمعرفة مدى استقرار النواحي المالية للعميل كما أن هذا التحليل سوف يحدد الموقف المالي للعميل داخل الصناعة بما في ذلك المخاطر المحتملة التي ستواجه.

ج- مخاطر تغيير مراجعي الحسابات.

لطالما كانت الجهات التنظيمية قلقة من احتمال إضعاف استقلالية مراجع الحسابات عندما تكون منشأة موكلة ذات نفوذ في حقيبة المراجع وعلى اثر ذلك عدلت لجنة الأوراق المالية والبورصات الامريكية عام (1971) الاستمارة K- 8 ، لإلزام المسجلين بالكشف عن تفاصيل تغييرات مراجعي الحسابات، وكان الهدف من ذلك هو تنظيم عملية التعاقد والتكليف لمراجعي الحسابات وبالمثل في عام (1988)، بدأت لجنة الأوراق المالية والبورصات SEC تطلب الكشف عن مسائل الرقابة الداخلية والإبلاغ المالي التي كانت قائمة وقت استقالة مراجع الحسابات أو إقالته، وبعد تطبيق قانون (SOX) قد وثقت عدد من الدراسات أن مراجعي الحسابات يستقيلون من العملاء الذين يواجهون مخاطر كبيرة في التعامل، مثل مخاطر التقاضي ويمكن لهذه الاستقالات، التي تحدث عادة في خضم المراجعة الجارية للحسابات، أن تكون بمثابة إشارات بشأن حالات تنطوي على مشاكل متعددة وتقييمات مراجعي الحسابات "المخاطر الخفية" للعملاء التي تتجاوز تلك الحدود المسموح بها.

المحور الثاني: تقييم مخاطر أعمال المراجع ومخاطر التقاضي على استقالة المراجع الخارجي.

أولا: تقييم مخاطر أعمال المراجع.

تعرف مخاطر الأعمال في المراجعة بأنها " تلك المخاطر التي سيعاني منها المراجع أو منشأة لمراجعة نتيجة للعلاقة مع العميل، حتى ولو كان تقرير المراجعة صحيحا"، وتتمثل مخاطر الأعمال باحتمال أن المراجع سيعاني من خسارة أو ضرر في سمعته المهنية أو الخسائر أو الأضرار التي تتحملها منشأة المراجعة، أو المراجعين العاملين في المنشأة نتيجة لعوامل تتعلق بالقيام بعملية المراجعة أو الارتباط مع العميل، فالمراجع قد يتعرض لمخاطر الأعمال، ليس نتيجة للقيام بعملية مراجعة فاشلة أو لعدم التزامه بالمعايير المهنية والأخلاقية، أو لعدم سلامة التقرير الذي يعده، إنما تعود إلى أسباب تتعلق بالعلاقة التي تربطه مع العميل، فمخاطر الأعمال تعود إلى عدم سلامة الارتباط مع العميل، مع احتمال أتخاذ عميل المراجعة لإجراءات قانونية ضد مراجع الحسابات نتيجة إخلاله بأحد الشروط التعاقدية بينهما، والمنصوص عليها في خطاب التكليف. (Reinstein and Green, 2020)

وعليه يتم تحديد وتقييم مخاطر أعمال مراجع الحسابات الخارجي ومستوى هذه المخاطر وفقا للعوامل التالية:

أ- المخاطر التي تواجه الالتزام بقواعد السلوك المهني.

لقد أوضحت مدونة السلوك الأخلاقي الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك الأخلاقي (IESBA) المنبثق عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) القواعد التفصيلية والتي تنطبق على المحاسبين المهنيين العاملين في حقل الممارسة العامة وعلى رأسهم مراجعي الحسابات، حيث يتضمن عشرة قواعد توضح بشكل تفصيلي كيفية التعامل بطريقة مهنية وأخلاقية مع المواقف التي تواجه مراجعي الحسابات وهذه القواعد تتعلق من التعيين المهني، تضارب المصالح، الرأي الثاني، الأتعاب والأنواع الأخرى من الأجور، تسويق الخدمات المهنية، الهدايا والضيافة، الوصاية على أصول العملاء، الموضوعية بكافة الخدمات المقدمة، الاستقلالية في عمليات مراجعة الحسابات، الاستقلالية في تقديم خدمات التأكيد الأخرى.

كما أن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA) فقد تضمنت مدونته على عدة قواعد تفصيلية تنقسم إلى قواعد التطبيق العملي للاستقلالية والنزاهة والموضوعية، القواعد العامة للسلوك المهني، قواعد تتعلق بالمسئولية تجاه العملاء، مسئوليات وممارسات أخرى.

ويرى الباحث انه في حال عدم الالتزام بالقواعد العامة للسلوك المهني والأخلاقي مع المواقف التي تواجه مراجعي الحسابات فأن ذلك يؤدي الى وجود تهديدات ومخاطر متعلقة بطبيعة تلك التكليفات وأعمال المراجع وما يترب على ذلك من تهديد لسمعته المهنية والأخلاقية وما يشمل من احتمال تعرضه للعقوبات التي تفرض من قبل المنظمات المهنية، كجزاءات أو عقوبات انضباطية.

ب- حجم منشآت المراجعة وعلاقتها بمخاطر أعمال المراجع .

تبذل منشآت المراجعة جهودا كبيرة في محاولة منها لتخفيض مخاطر أعمال المراجع وما يترتب عليها من تكاليف تتعلق بعملية المراجعة وهناك اتجاهين متعارضين لطبيعة المخاطر المرتبطة بحجم منشأة المراجعة: (Casterella, and Knechel, 2010)

الاتجاه الأول : يرى أنه يوجد علاقة إيجابية نظرا لأن المنشآت الأكبر حجما تكون الأكثر قدرة على جذب كفاءات بشرية أفضل تأهيلا، كما أنها أكثر استقلالا واستثمارا فيما يتعلق برقابة الجودة وبالتالي فإنها تكون أقل لمخاطر أعمال المراجع والمراجعة وأقل تعرضا لخطر التقاضي.

الاتجاه الثاني: يتم اعتبار أن المنشآت الأكبر حجما يكون لديها عدد أكبر من العملاء كما أنها تقدم خدمات أكثر من تلك الخدمات التي تقدمها المنشآت الأقل حجما وبالتالي أكثر تعرضا للمخاطر ومخاطر أعمال المراجع وبالتالي فإنها تكون أكثر تعرضا للتقاضي بصفة عامة.

ت- تقييم المخاطر المرتبطة بأعمال المراجع.

يظهر تأثير مخاطر أعمال المراجع بالأضرار التي تلحق بالسمعة المهنية والأدبية للمراجع، كذلك تظهر في عناصر هامة من احتمال تعرض المراجع للعقوبات ومخاطر تعرضه للمقاضاة، سواء كانت مفروضة من قبل هيئات خاصة أو عامة بجانب فقد السمعة المهنية.

وهذا يستدعي من المراجع أن يبدأ من أقصى مستوى مخاطر مراجعة مسموح بها طبقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها، ثم يقوم بناءً على حكمة المهني بجعل هذا المستوى من المخاطر إلى أقل مستوى يعتقد عنده أنه قد تم حصر وقيد مخاطر الأعمال المرافقة لعملية المراجعة المتعاقد عليها بشكل ملائم، ولعل التركيز يكون في معظم الأحيان على تجنب الجزاءات التي تفرض عليه كالعقوبات المهنية كالتي تصدرها بعض المنظمات المهنية، والتي تؤثر على سلوكهم، وعلى سمعتهم المهنية، وقد تؤدي إلى انخفاض الأتعاب التي يحصلون عليها، أو على تغيير سلوكهم. (Wilson, and Grimlund,1990)

ثانيا: تقييم مخاطر التقاضي.

يعرف خطر التقاضي بالخسائر الناتجة عن الدعاوى التي يمكن تنشأ من أي ارتباط لمنشأة المراجعة ولا تقتصر خسائر خطر التقاضي على الخسائر النقدية فقط والتي يتم دفعها بالتعويضات وإنما تشتمل أيضا على خسارة السمعة المهنية، ويرتبط خطر التقاضي بطبيعة تكليف المراجعة وتبعا لاختلاف خصائص عميل المراجعة أو طبيعة الصناعة أو بيئة الممارسة وما ترتبط به من أطر تشريعية ومهنية تنظيمية لحماية المستثمرين، وتعتبر احتمالية الخسائر النقدية المرتبطة بخطر التقاضي احد المكونات الرئيسية للتكلفة التي قد تتحملها منشآت المراجعة في سبيل أداء عملية المراجعة وما يتطلب ذلك من جمع مزيد من أدلة الاثبات الكافية والملائمة، والتحقق عند إصدار الرأي المهني للمراجع، حيث تتضمن تلك التكلفة كل من: تكلفة الموارد المستخدمة في عملية المراجعة، والخسائر المتوقعة مستقبلا والتي تمثل النتيجة النهائية لاحتمال التقاضي والخسائر المستقبلية التي ممكن أن تحدث من مراجعة القوائم المالية لأحد عملاء المراجعة خلال فترة زمنية معينة.(Frank and Reffett, 2021)

وتوجد ثلاثة خصائص رئيسية قد تكون سبب للدعاوى القضائية ضد مراجعي الحسابات ومنشآت المراجعة هي كالاتي: (Lys, and Watts, 1994)

- **احتمال بأن تكون الإدارة قد أصدرت قوائم مالية مضللة أو غير صحيحة.**
- **احتمال بأن يكون المراجع الخارجي قد فشل في اكتشاف بأن القوائم المالية مضللة أو غير صحيحة، أو بأنه قد اكتشف ذلك، ولكن فشل في التقرير عنه.**
- **وجود خسارة تعرض لها المدعي ووجود منافع له من عملية المقاضاة.**

ومن ثم يتم دراسة وتقييم العوامل الرئيسية المرتبطة بخطر التقاضي والتي تتمثل في الآتي:

1- مخاطر التقاضي وجودة التقرير المالي:

ويشار إلى أن هناك عدد من المحددات للعلاقة بين مخاطر التقاضي وجودة التقرير المالي فيما يلي: (Barron and Stice, 2001)

- **تؤثر مخاطر واحتمالات تعرض المراجعين للمقاضاة على الظروف التي تتطلب إعادة إعداد القوائم المالية، فقد أظهرت العديد من الدراسات بأن ظروف إعادة إعداد القوائم المالية ترتبط بالدعاوى القانونية المرفوعة ضد المراجعين.**

- يعتبر دور مراجع الحسابات في تعزيز تحفظ الأرباح المحاسبية، أحد الاستراتيجيات التي اتبعها المراجعين في فترة ما بعد أزمة منشأة Enron، وذلك بهدف التخفيف أو للتقليل من مخاطر التقاضي، وإعادة بناء سمعتهم.
- تسبب بيئة التقاضي دوافع لدى مراجعي الحسابات للتركيز بشكل أكبر على اكتشاف الأخطاء غير المقصودة التي تؤدي إلى المبالغة في تقييم أو التقرير عن الأداء المالي، والتي لا تتسق مع معايير المراجعة .

2- خصائص منشآت المراجعة وعلاقتها بخطر التقاضي .

تبذل منشآت المراجعة جهودا كبيرة في محاولة منها لتخفيض خطر التقاضي وما يترتب عليه من التعويضات التي قد تتحملها منشأة المراجعة أو المراجع الخارجي نتيجة تلك الدعاوى وأيضا خسارة السمعة المهنية، وقد يختلف أثر خطر التقاضي وآليات إدارة مخاطر المسؤولية المهنية لمراجع الحسابات الخارجي تبعا لاختلاف خصائص منشأة المراجعة وكذلك خصائص مراجعي الحسابات وذلك من معدل نمو منشأة المراجعة، أحداث منشآت المراجعة، الجودة المهنية والتي تعد هي رأس مال المراجع.

3-الأضرار التي تلحق بالسمعة المهنية للمراجع نتيجة التقاضي.

تعتبر سمعة المراجع الخارجي أحد محددات جودة أدائه المهني، وتقوم منشآت المراجعة ذات العلامات التجارية المعروفة بالمحافظة عليها والاستثمار فيها، فهذه المنشآت تميز نفسها عن بقية منشآت المراجعة من خلال الاستثمار أكثر في سمعتها، كما أن ينظر إليها بأنها تقدم أداء مهني ذو جودة أعلى من خلال الالتزام والاستقلالية. (Khurana and Raman, 2004)

4-أثر استقالة مراجع الحسابات الخارجي للحد من مخاطر التقاضي:

لقد زادت عمليات استقالة المراجعين بشكل كبير في العقدين الماضيين وتشمل الأسباب التي يتم الاستشهاد بها عادة للاستقالات التي بدأها المراجع الخارجي هي الحد من مخاطر التقاضي، وتغييرات هيكل التكلفة، والوضع المالي للعميل، وقضايا حوكمة المنشآت، والنزاعات مع العملاء.(Stefaniak, and Houston, 2009)

ويعتمد مستخدمي البيانات المالية، على الآراء في البيانات والمعلومات المالية لمراجعي الحسابات في اتخاذ قراراتهم، وقد يؤدي استقالة مراجع الحسابات إلى تساؤل هؤلاء المستخدمين عن سبب القيام بذلك وسبب استقالته ومن المحتمل أن تؤثر على قرارات المستخدمين وأن ترسل

إشارة سلبية للمستخدمين مما قد يؤثر على منشأة الأعمال محل المراجعة، وعند استقالة المراجع تنتج ردود فعل سلبية في سوق الأسهم وتنقل إشارات سلبية وبالتالي فهي مدعاة للقلق وتعد استقالة المراجع أحد العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان يتم اختيار مراجع محدد للفحص والتكليف بأعمال المراجعة لاحقا، ويؤدي ذلك الى ارتفاع أتعاب المراجعة التي يتقاضاها المراجعون الجدد لأنهم لا يثقون كثيرًا في العوائد الصفرية لأسلافهم. (Dunn, and Stewart, 1999)

ويرى الباحث أنه بالرغم من تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها منشآت الأعمال إلا أن مخاطر أعمال المراجعة ومخاطر أعمال العميل والمراجع ومخاطر التقاضي تمثل أساس المخاطر الجوهرية لقرار استقالة المراجع الخارجي، وإن معرفة تلك المخاطر يتطلب تحديدها بدقة بمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد ما احتمالات حدوثها وهو ما يساعد المراجع الخارجي على التحوط منها وتجنب آثارها السلبية، والحد من تلك المخاطر واتخاذ إجراءات وقائية لتفاديها أو علاجية لتجنب ومواجهة النتائج المحتملة عن حدوثها ومنها العقوبات المفروضة من قبل الهيئات التنظيمية سواء كانت خاصة أو عامة، أو الهيئات المهنية، لما قد تسببه من أضرارا بالغة للمراجع الخارجي، سواء كان ذلك من خلال تحمله لتكاليف إضافية نتيجة القيام بمراجعة نظير إضافية، أو من خلال حظر على المراجع قبول أي عملاء من تلك التي تخضع لقوانين بورصة الأوراق المالية مثلا، خلال فترة محددة أو الشطب من جدول مزاولي المهنة.

– النتائج والتوصيات.

توصل الباحث الى مجموعة من النتائج أهمها:

1- مراجعي الحسابات الخارجين الذين يمتلكون معلومات خاصة عن المخاطر يطلبون أتعاب اكبر عندما تزيد هذه المخاطر عن معدلاتها الطبيعية، وقد يختارون الاستقالة عند زيادة المخاطر عن معدلاتها الطبيعية حيث ان المشاركة في ذلك الحين تعتبر غير مربحة لأنها تؤثر على سمعة المراجع الخارجي بالسلب والتي تعد من أهم الاصول المهنية.
2- مراجعي الحسابات يختارون الاستقالة عند زيادة المخاطر عن معدلاتها الطبيعية لانهم قد يتعرضون لخطر التقاضي، حيث يحاول المستثمرون استعادة بعض خسائرهم التي تتحقق عن طريق مقاضاة المراجعين ومطالبتهم بالتعويضات.
3- تعد استقالة المراجع أحد العوامل المؤثرة على ارتفاع أتعاب المراجعة التي يتقاضاها المراجعون الجدد لأنهم لا يثقون كثيراً في العوائد الصفرية لأسلافهم والخسائر التي قد

لحقت بهم ويعتبر تحديد مستوى خطر المراجعة الذي يمكن أن يقبله المراجع قراراً اقتصاديا يحتاج إلى تحليل التكلفة والعائد.

4- يجب على المراجع الخارجي تحديد أهداف المراجعة "التكليف" بوضوح كافي حتى يتم تحديد وتقييم المخاطر ذات الصلة بهذه الأهداف وتحليلها مما يوفر الأساس المناسب لتحديد كيف ينبغي أن يتم إدارة المخاطر المرتبطة بها، وليتفهم طبيعة مخاطر الأعمال المرتبطة بالمنشأة محل المراجعة.

5- تعد خبرة المراجع الخارجي بصناعة العميل من المتطلبات المهنية الضرورية عند مراجعة أعماله لتحديد المجالات الأكثر تعرضا للمخاطر.

6- عندما يكون مجموع الاتعاب من عميل المراجعة كبير الى اجمالي ما تحصل عليه منشأة المراجعة فأن فقدان العميل يخلق تهديد للمصلحة الشخصية ولمنشأة المراجعة.

7- تعد عملية تقييم المخاطر عملية ديناميكية ومستمرة لتحديد وتقييم المخاطر المقبولة والسعي لإبقاء تلك المخاطر ضمن الحدود المسموح بها، ومستويات تجاوز المخاطر المستهدفة، ويتطلب ذلك أن يراعي مراجع الحسابات الخارجي تأثير التغيرات المحتملة في البيئة الداخلية والخارجية ونمط أعمال العميل.

8- فهم مراجع الحسابات لمخاطر الأعمال من خلال فهم استراتيجية العمل بمنشأة العميل وأهدافه الاستراتيجية سوف يساعده على اتخاذ القرار بقبول تكليف المراجعة أو الاستمرار في أعمال المراجعة أو الاستقالة من أعمال المراجعة بعد قبول التكليف.

- **التوصيات.**

في ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة يوصى الباحث بالآتي:

1- ضرورة دراسة الأثر اللاحق لقرار استقالة المراجع الخارجي على منشاة الأعمال المستقيل منها وأثرها على سوق الأوراق المالية والأطراف ذات الصلة.

2- يجب علي مراجعي الحسابات تطوير أساليب مهنة المراجعة من خلال استخدام إجراءات أكثر موضوعية وفعالية وخاصة تلك المتعلقة بتحديد وتقييم مخاطر منشآت الأعمال.

3- يجب علي مراجعي الحسابات الاستمرار في تلقي البرامج التدريبية والتعليمية والتي تضمن استمرارية تركيزهم علي تطبيق إجراءات المراجعة الملائمة.

- المراجع:

-(A) Periodicals:

Adams, T., Krishnan, J., & Krishnan, J. (2021). Client influence and auditor independence revisited: Evidence from auditor resignations. Journal of Accounting and Public Policy, 40(5).

Audousset-Coulier, S., Jeny, A., & Jiang, L. (2016). The validity of auditor industry specialization measures. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 35(1).

Barron, O., Pratt, J., & Stice, J. D. (2001). Misstatement direction, litigation risk, and planned audit investment. Journal of Accounting Research, 39(3).

Callen, J. L., & Fang, X. (2017). Crash risk and the auditor–client relationship Contemporary Accounting Research, 34(3).

Casterella, J. R., Jensen, K. L., & Knechel, W. R. (2010). Litigation risk and audit firm characteristics. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 29(2).

Christensen, B. E., Lundstrom, N. G., & Newton, N. J. (2021). Does the disclosure of PCAOB inspection findings increase audit firms' litigation exposure?. The Accounting Review, 96 (3).

Dunn, J., & Stewart, M. (1999, March). Resignation or abdication—The credibility of auditor resignation statements. In Accounting Forum. 23, No. (1).

Eshleman, J. D., & Guo, P. (2014). Abnormal audit fees and audit quality: The importance of considering managerial incentives in tests of earnings management. Auditing: a journal of practice & theory, 33(1).

Filatotchev, I., & Mickiewicz, T. (2001). Ownership concentration, 'private benefits of control 'and debt financing. Corporate governance and finance in Poland and Russia. Download available from' www.ssrn.com.

Frank, M., Maksymov, E., Peecher, M., & Reffett, A. (2021). Beyond Risk Shifting: The Knowledge-Transferring Role of Audit Liability Insurers. Contemporary Accounting Research, 38(3).

Irving, J. H., & Walker, P. L. (2012). Auditor resignations and the importance of monitoring client acceptance risk. Current Issues in Auditing, 6 (1).

Khurana, I. K., & Raman, K. K. (2004). Litigation risk and the financial reporting credibility of Big 4 versus non-Big 4 audits: Evidence from Anglo-American countries. The Accounting Review, 79(2).

Lobo, G. J., & Zhao, Y. (2013). Relation between audit effort and financial report misstatements: Evidence from quarterly and annual restatements. The Accounting Review, 88(4).

Lys, T., & Watts, R. L. (1994). Lawsuits against auditors. Journal of accounting research, 32.

Mande, V., Son, M., & Song, H. (2017). Auditor search periods as signals of engagement risk: Effects on auditor choice and audit pricing. Advances in accounting, 37.

Miller, S., & Tan, Q. (2018). Auditor Change Disclosures as Signals of Earnings Management and Risk, https://ssrn.com/abstract=3123268.

Moroney, R., & Carey, P. (2011). Industry-versus task-based experience and auditor performance. Auditing: A journal of practice & theory, 30(2).

Popova, V. (2012). Exploration of skepticism, client-specific experiences, and audit judgments. Managerial Auditing Journal, 28(2).

Reinstein, A., Pacini, C. J., & Green, B. P. (2020). Examining the current legal environment facing the public accounting profession: Recommendations for a consistent US policy. Journal of Accounting, Auditing & Finance, 35(1).

Stefaniak, C. M., Robertson, J. C., & Houston, R. W. (2009). The causes and consequences of auditor switching: A review of the literature. Journal of Accounting Literature, 28, 47.

Wilson, T., and Grimlund, R., (1990) An Examination of the Importance of an Auditor's Reputation , Auditing: A Journal of Practice & Theory, 9(2).

-(B) Others:

- AICPA, Statement Auditing Standards No, 39.